

تَنْبِيْهِ الْأَنَامِ لِكُذْبِ وَبُطْلَانِ كَثِيْرٍ
مِّمَّا اشْتَهَرَ عَلَى السَّنَةِ الْعَوَامِ

جمع وترتيب

أَبُو الْأَشْبَالِ نَاصِرُ الْهُوَامِرِ السَّكَنْدَرِيُّ

مراجعة

الْشَيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَلْفِيُّ السَّكَنْدَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْهَادِي مَنْ اسْتَهْدَاهُ . الْوَاقِي مَنْ اتَّقَاهُ . وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَوْفَيَانِ عَلَى أَكْمَلِ خَلْقِ اللَّهِ . وبعد ،،

فقد اشتهر في هذه الأيام الكثير من الخطباء والوعاظ ، واشتهر بالتالي كثير مما يقولونه على المنابر من الأحاديث الباطلة والمنكرة والموضوعة ، وأخذ العوام يردودن هذه الأحاديث ، غير مكترئين لدرجتها من الصحة أو الضعف .

كَذِبَ يُقَالُ عَلَى الْمَنَابِرِ دَائِمًا أَفَلَا يَمِيدُ لِمَا يُقَالُ الْمُنْبِرُ
والطَّائِمَةُ الْكَبْرَى أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَكْذُوبَةٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
مع وضوح الدلالة على التحذير من الكذب عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ففي محكم التنزيل ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النور: ٦٣) .
وأخرج الشيخان في ((الصحيحين)) من حديث مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حَرَّاشٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ﴿ لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلْجِ النَّارَ ﴾ ، ومن حديث سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ إِنْ كَذَبَا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبِ عَلَيَّ أَحَدٍ ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ﴾ ، ومن حديث يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ﴿ مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ﴾ . وهو متواتر عن عدة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ^(١) .

ولذا فقد شرعت في إعداد بحث في هذا الموضوع أسميته :

تَنْبِيهُ الْأَنَامِ لِكَذِبِ وَبُطْلَانِ كَثِيرٍ مِمَّا اشْتَهَرَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَوَامِ

(١) ذكر أبو الفيض الكتاني في ((نظم المتواتر من الحديث المتواتر)) أنه رواه خمسة وسبعون صحابياً أو يزيدون ، وفيهم العشرة المبشرون ، وجمع طرقه الطبراني وابن منده وابن الجوزي في مقدمة ((الموضوعات)) ، وذكر الحافظ العراقي في ألفيته أن رواته نيفوا على المائة ، والكلام عليه طويل ، فانظره في مظانه ! .

وقبل الشروع فيما له قصدت ، لابد من مقدمة في التحذير من رواية الموضوعات والأباطيل والمناكير ، فإن ذلك من المطلوبات المهمات ، والضرورات الشرعية .
 قَالَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَلْفِيُّ _ حفظه الله _ في ثانيا تحقيقه للأحاديث الضعيفة والموضوعة في الحجامة في كتابه القيم ((طوق الحجامة في التداوى بالحجامة)) : ((الحمد لله الذى رفع منار الحق وأوضحه ، وخفض الكذب والزور وفضحه ، وعصم شريعة الإسلام من التزييف والبهتان ، وجعل الذكر الحكيم مصوناً من التبديل والتحريف والزيادة والتقصان ، بما حفظه في أوعية العلم وصدور أهل الحفظ والإتقان ، وبما عظم من شأن الكذب على رسوله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المبعوث بواضحات الصّدق والبرهان .

ومع ذا ، فكم وضع الوضّاعون ، والآفاكون ، والزنادقة ، وضعاف الحفظ ، والمغفلون من الزُّهاد والعُباد ، بقصد وتعمد ، أو بغفلة وسوء حفظ ، كم وضعوا من أحاديث على رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، في التَّرهيب والتَّرهيب ، والزُّهد والرفاق ، وفضائل الأقوال والأعمال ، ومناقب الصّحابة والأخيار ، فكشف الله على أيدي الجهادة من حفاظ الآثار ونقاد الأخبار زيغهم ، وفضح كيدهم ، إذ بينوا أحوال روايتهم ، وحلّلوا أسانيدهم ، وميزوا صحيحها وسقيمها ، فكشفوا عوار الباطل والموضوع ، وأوضحوا علل المنكر والمصنوع .
 ولهذا لما سئل السيد الجليل والإمام القدوة التحرير عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : ما هذه الأحاديث الموضوعة ؟ ، أجاب قائلاً : تعيش لها الجهادة .

ولله در الشيخ العلامة محمد على آدم الأثيوبي ، المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة ، حيث يقول في منظومته ((تذكرة الطالبين ببيان الوضع وأصناف الوضّاعين)) :

لَمَّا حَمَى اللَّهُ الْكِتَابَ الْمُنْزَلَا	عَنْ أَنْ يُزَادَ فِيهِ أَوْ يُدَلَّا
أَخَذَ أَقْوَامٌ يَزِيدُونَ عَلَى	أَخْبَارٍ مَنْ أَرْسَلَهُ لِيَقْصِلَا
فَأَنشَأَ اللَّهُ حُمَاةَ الدِّينِ	مُمَيِّزِينَ الْغَثَّ مِنْ سَمِينِ
قَدْ أَيَّدَ اللَّهُ بِهِمْ أَغْصَارَا	وَنَوَّرُوا الْبِلَادَ وَالْأَمْصَارَا
وَحَرَسُوا الْأَرْضَ كَأَمْلَاكِ السَّمََا	أَكْرَمَ بِفِرْسَانٍ يَجُولُونَ الْحِمَى
وَقَالَ سُفْيَانُ الْمَلَايِكَةُ قَدْ	حَرَسَتْ السَّمَاءَ عَنْ طَاغِ مَرَدِّ
وَحَرَسَ الْأَرْضَ رُوَاةُ الْخَبَرِ	عَنْ كُلِّ مَنْ لَكَيْدٍ شَرَعَ يَفْتَرِي

وَابْنُ زُرَيْعٍ قَالَ قَوْلًا يُعْتَبَرُ لِكُلِّ دِينٍ جَاءَ فِرْسَانٌ غَرَزَ
فِرْسَانُ هَذَا الدِّينِ أَصْحَابُ السَّنَدِ فَاسْلُكْ سَبِيلَهُمْ فَإِنَّهُ الرُّشْدُ
وَإِبْنُ الْمُبَارَكِ الْجَلِيلُ إِذْ سُئِلَ عَمَّا لَهُ الْوَضَّاعُ كَيْدًا يَفْتَعِلُ
قَالَ : تَعِيشُ ذَهْرَهَا الْجَهَابِذَةُ حَامِيَةً تِلْكَ الْعُشَاءَ نَابِذَةً

وقد أوصل الإمام الحجة أبو حاتم بن حبان المجروحين من رواة الأحاديث الذين يجب مجانبة رواياتهم ، والتحذير منها إلى عشرين نوعاً ، وذلك في كتابه ((المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين)) ، ونحن نلخص مقاصده في ذلك تلخيصاً وافياً بغرضنا من ذكرهم .

[النوع الأول] الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر ، ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر كانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم ، ويضعون الحديث على العلماء ، ويروونه عنهم ليوقعوا الشك والريب في قلوب العوام ، وقد سمعنا منهم أقوام ثقات ، وأدوها إلى من بعدهم فوقع في أيدي الناس ، وتداولوها بينهم .

[النوع الثاني] من استفزه الشيطان حتى كان يضع الحديث على الثقات في الحث على الخير وذكر الفضائل ، والزجر عن المعاصي والتنفير عنها ، متوهمين أنهم يؤجرون على ذلك ، بترغيبهم الناس إلى الخير ، وتنفيرهم عن الآثام والمعاصي .

[النوع الثالث] من كان يضع الحديث على الثقات استحالاً وجرأة على رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حتى إن أحدهم يسهر عامة ليله في وضع الحديث واختلاقه .

[النوع الرابع] من كان يضع الحديث عند الحوادث والوقائع تحدث للملوك والسلاطين ، من غير أن يجعلوا ذلك صناعة لهم كالنوع السالف .

[النوع الخامس] من غلبه الصلاح والعبادة ، وغفل عن الحفظ والتمييز ، فإذا حدث رفع المرسل ، وأسند الموقوف ، وقلب الأسانيد ، وجعل كلام الوعاظ كالحسن عن أنس عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به .

[النوع السادس] جماعة من الثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم ، حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون ، فأجابوا فيما سئلوا ، وحدثوا كيف شاءوا ، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم ، فلم يتميز ، فاستحقوا الترك .

[النوع السابع] من كان لا يبالي ما يحدث ، ويتلقن ما يلقن ، فإذا قيل له : هذا من حديثك حدث من غير أن يحفظ ، فأمثال هذا لا يحتج بهم ، لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون .

[النوع الثامن] من كان يكذب ولا يتعمد الكذب ، ولكنه لا يعلم أنه يكذب ، إذ العلم لم يكن من صناعته ، ولا أغبر فيه قدمه .

[النوع التاسع] من كان يحدث عن لم يرههم بكتب صحاح ، فالكتب وإن كانت صحيحة إلا أن سماعه عن أولئك الشيوخ غير حاصل ، وربما لم يرههم ، فاستحق الترك .

[النوع العاشر] من كان يقلب الأحاديث ، ويسوى الأسانيد ، فيحدث عن المشاهير بالمناكير وما ليس من حديثهم .

[النوع الحادى عشر] من رأى شيوخاً سمع منهم ، فلما ماتوا سمعوا عنهم أحاديث فحفظوها فلما احتيج إليهم حدثوا بها عن شيوخهم ، وهم فى الحقيقة لم يسمعوها منهم .

[النوع الثانى عشر] من كتب الحديث ورحل فيه إلا أن كتبه ذهبت ، فلما احتيج إليه حدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها ، أو يكون له سماع فيها .

[النوع الثالث عشر] من كثر خطؤه وفحش ، حتى استحق الترك ، وإن كان صدوقاً فى نفسه .

[النوع الرابع عشر] من ابتلى بآبن سوء أو وراق سوء ، كانوا يضعون له الحديث ، وقد آمن ناصيتهم ، فكان يحدث بما وضعوا له ، فاستحق الترك .

[النوع الخامس عشر] من وضع له الحديث فحدث به وهو لا يدري ، فلما تبين له لم يرجع آنفاً من الاعتراف بخطئه .

[النوع السادس عشر] من سبق لسانه فحدث بالخطأ وهو لا يعلم ، ثم تبين له وعلم فلم يرجع ، وتمادى فى روايته ، ومن كان هكذا كان كذاباً يستحق الترك .

[النوع السابع عشر] المعلن بالفسق والسنة ، والفاسق لا يكون عدلاً وإن كان صدوقاً فى روايته .

[النوع الثامن عشر] المدلس عن لم يره ، ولم يسمعه .

[النوع التاسع عشر] المبتدع الداعى لبدعته ، حتى صار إماماً يقتدى به ، ويرجع إليه .

[النوع العشرون] القصَّاص والسؤال الذين كانوا يضعون الحديث على ألسنة الثقات ليحمل عنهم .

فهؤلاء الجروحوون ممن يجب على كل منتحل للسنن ، باحث عنها ، أن يعرفهم ويحذر الرواية عنهم ، لئلا يقع في الكذب على رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو لا يدرى .
هذا ، وليحذر الذين يخالفون عن أمر الله ، ويتساهلون ويكتثرون ذكر الأحاديث النبوية ، اعتماداً على كتب المواعظ والرفائق ، والزهد وفضائل الأعمال ، المشحونة بالمناكير والأباطيل والموضوعات قبل مطالعتها في مظانها ، وسؤال الجهابذة النقاد عنها ، للاكتفاء بالصحيح ، ونبد السقيم . ويعظم هذا التحذير في حق من يتصدى للفتوى والتعليم والتبيين ، لئلا يقع في ما نهى عنه من القول على الله بلا علم ﴿ قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ . اهـ
ولله در الإمام الجهيز أبي حاتم بن حبان ، إذ قال في ((الجروحين)) (١٣/١) : ((فمن لم يحفظ سنن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولم يحسن تمييز صحيحها من سقيمها ، ولا عرف الثقات من الخدثين ولا الضعفاء والمتروكين ، ومن يجب قبول إنفراد خبره ممن لا يجب قبول زيادة الألفاظ في روايته ، ولم يعرف معاني الأخبار ، والجمع بين تضادها في الظواهر ، ولا عرف المفسر من الجمل ولا عرف الناسخ من المنسوخ ، ولا اللفظ الخاص الذي يراد به العام ، ولا اللفظ العام الذي يراد به الخاص ، ولا الأمر الذي هو فريضة ، ولا الأمر الذي هو فضيلة وإرشاد ، ولا النهي الذي هو حتم لا يجوز ارتكابه من النهي الذي هو ندب يباح استعماله : كيف يستحل أن يفتى ، أو كيف يسوغ لنفسه تحريم الحلال ، أو تحليل الحرام ، تقليداً منه لمن يخطئ ويصيب ، رافضاً قول من لا ينطق عن الهوى)) اهـ .

[فائدة وإيضاح وتنبيه] أورد الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في ((الموضوعات)) (٢٤٥/١) حديث الحارث بن عُمير عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعاً ((إِنْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ ، وَآيَتَيْنِ مِنْ آلِ عِمْرَانَ ﴾ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ، و ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُزِيلُ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ مُعْلَقَاتُ بِالْعَرْشِ ، يَقُلْنَ : يَا رَبَّ

تُهْبِطُنَا إِلَى أَرْضِكَ إِلَى مَنْ يَعْصِيكَ ؟ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : إِنِّي حَلَفْتُ لَا يَقْرَأُكُنَّ أَحَدٌ مِنْ عِبَادِي ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ إِلَّا جَعَلْتُ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ ، وَإِلَّا أَسَكَنْتُهُ حَظِيرَةَ الْقُدْسِ ، وَإِلَّا نَظَرْتُ إِلَيْهِ بِعَيْنِي الْمَكْنُونَةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ تَسْعِينَ نَظْرَةً ، وَإِلَّا قَضَيْتُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ حَاجَةً أَذْنَاهَا الْمَغْفِرَةُ ، وَإِلَّا نَصَرْتُهُ مِنْ كُلِّ عَدُوٍّ ، وَأَعَدْتُهُ مِنْهُ)) .

وقال : هذا حديث موضوعٌ ، تفرد به الحارثُ بْنُ عُمَيْرٍ . قال أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانَ : كان الحارثُ ممن يروى عن الأثبات الموضوعات ، روى هذا الحديث ، ولا أصل له . وقال أبو بكر مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنُ خُزَيْمَةَ : الحارثُ كَذَّابٌ ، ولا أصل لهذا الحديث .

ثم قال الحافظ أَبُو الْفَرَجِ : ((قلت : كنت قد سمعت هذا الحديث في زمن الصبا ، فاستعملته نحواً من ثلاثين سنة ، لحسن ظني بالرواة ، فلما علمت أنه موضوع تركته ، فقال لي قائلٌ : أليس هو استعمال خير ؟ ، قلت : اسْتِعْمَالُ الْخَيْرِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَشْرُوعاً ، فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ كَذِبٌ خَرَجَ عَنِ الْمَشْرُوعِيَّةِ)) اهـ .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ١/ ١٣٩) : ((وفيما حكاه ابن الجوزي عن نفسه لعبرة بالغة ، فإنها حال أكثر علماء هذا الزمان ومن قبله ، من الذين يتبعون الله بكل حديثٍ يسمعون من مشايخهم ، دون التحقق من صحته ، وإنما هو مجرد حسن الظن بهم . فرحم الله امرأ رأى العبارة بغيره ، فاعتبر)) .

[لطيفة في التحذير من الكذب] قال أبو العتاهية الشاعر :

إِيَّاكَ مِنْ كَذِبِ الْكَذُوبِ وَإِفْكِهِ	فَلَرُبَّمَا مَزَجَ الْيَقِينَ بِشَكِّهِ
وَلَرُبَّمَا ضَحَكَ الْكَذُوبُ تَكَلُّفًا	وَبَكَى مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي لَمْ يُبَيِّنْهُ
وَلَرُبَّمَا صَمَتَ الْكَذُوبُ تَخَلُّفًا	وَشَكَى مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي لَمْ يُشَكِّهِ
وَلَرُبَّمَا كَذَبَ امْرُؤٌ بِكَلَامِهِ	وَبَصَمَتِهِ وَبُكَائِهِ وَبِضَحْكِهِ

فما أروع .. وما أبينه .. وما أطفه تصويراً ، يفضح حقائق الكذابين بكلامهم ، وبكائهم ، وتشنجاتهم ، وحاساتهم ، وخطبهم الجوفاء !! .

هذا ، وقد اعتمدتُ في هذا التصنيف في المقام الأول على ((السلسلة الضعيفة))
للشيخ الإمام علامة الشام ومحدثي ديار الإسلام : ناصِر الدِّينِ الألباني — طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ — ،
وذكرت فيه الأحاديث الموضوعة والباطلة والمنكرة ، ولم أذكر من الضعيف الا القليل ، لأنه
مظنة الثبوت .

وهذا آوان الشروع في المقصود :

﴿ ١ ﴾ ﴿ الْخَيْرُ فِيَّ ، وَفِي أُمَّتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ 》 .

لا أصل له : قال السيوطي في ((المقاصد الحسنة)) : ((قال شيخنا — يعني ابن حجر —
العسقلاني — : لا أعرفه)) .

وقال ابن حجر الهيثمي الفقيه في ((الفتاوى الحديثية)) (١٣٤) : ((لم يرد بهذا اللفظ)) .
قَالَ الشَّيْخُ الألباني — رحمه الله — في ((السلسلة الضعيفة)) (ج ١ ص ٥١) : ((ولذلك
أورده السيوطي في ((ذيل الأحاديث الموضوعة)) رقم (١٢٢٠) بترقيمي)) .
ويغني عن هذا الحديث قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ((لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ
بِأَمْرِ اللهِ ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ ، وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ)) .
أخرجه مسلم والبخاري كلاهما من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ
هَانِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ)) اهـ .
قلت : بل حديث ((لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ)) متواترٌ بمعناه ، يرويه
سنة عشر صحابياً أو يزيدون ، كما نصَّ عليه أبو الفيض الكتاني في ((النظم المتناثر من
الحديث المتواتر)) (رقم ١٤٥) .

وفي حديث معاوية زيادةٌ مستحسنةٌ ((فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُخَامَرَ : سَمِعْتُ مُعَاذًا يَقُولُ : وَهُمْ
بِالشَّامِ ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ : وَهُمْ بِالشَّامِ)) .
﴿ ٢ ﴾ ﴿ أَنَا جَدُّ كُلِّ تَقِيٍّ 》 .

لا أصل له : سئل عنه الحافظ السيوطي في كتابه ((الخاوي للفتاوى)) (٨٩/٢) فقال :
((لا أعرفه)) .

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الأَلْفِيُّ : ((ورد بلفظ ((آلُ مُحَمَّدٍ كُلُّ تَقِيٍّ)) بإسانيذ واهية عن
أنس . فقد أخرجه الطبراني ((الصغير)) (٣١٨) و ((الأوسط)) (٣٣٣٢) ، وابن عدى

((الكامل)) ((١/٧)) من طريق نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ آلُ مُحَمَّدٍ ؟ ، فَقَالَ : ((كُلُّ تَقِيٍّ)) ، وَتَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ)) .

وقال أبو القاسم : لم يروه عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ إِلَّا نُوحٌ ، تفرد به نُعَيْمٌ .

قلت : وهذا موضوع ، نُوحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَبُو عَصَمَةَ المروزي ؛ المعروف بالجامع ، متروك الحديث اتهمه ابن المبارك بالوضع ، وعامة ما يرويه مناكير لا يتابع عليها ، وهو صاحب حديث فضائل القرآن الطويل .

وله طريق أخرى عن أنس . فقد أخرجه تَمَامُ الرَازِيُّ ((الفوائد)) ((١٥٦٧)) من طريق شيبان ابن فروخ ثنا نَافِعُ أَبُو هُرْمُزٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ آلُ مُحَمَّدٍ ؟ ، فَقَالَ : ((كُلُّ تَقِيٍّ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ)) .

قلت : وهذا موضوع كسابقه ، نافع أبو هرمز ، مجمع على ضعفه ، وكذبه يحيى بن معين . وقال أبو حاتم : متروك ذاهب الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة ((اهـ كلام شيخنا .

﴿ ٣ ﴾ ﴿ الْحَدِيثُ فِي الْمَسْجِدِ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ ، كَمَا تَأْكُلُ الْبَهَائِمُ الْحَشِيشَ ﴾ .

لا أصل له : أورده الغزاليُّ في ((الإحياء)) ((١/١٣٦)) ، وقال عنه مخرج الإحياء الحافظ زين الدين العراقيُّ : ((لم أقف له على أصل)) .

وقال عبد الوهاب السبكيُّ في ((طبقات الشافعية)) : ((ولم أجد له إسناداً)) .

والمشتهر على الألسنة (الكلام المباح في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب) . وهو هو .

﴿ ٤ ﴾ ﴿ أَصْحَابِي كَالْتَّجُومِ بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ ﴾ .

موضوع : رواه ابن عبد البر في ((جامع بيان العلم وفضله)) ((١/٩١)) ، وابن حزم في ((الإحكام)) ((٦/٨٢)) من طريق الْحَارِثِ بْنِ غُصَيْنٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً بِهِ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : ((هذا إسناد لا تقوم به حجة ، لأن الْحَارِثَ بْنَ غُصَيْنٍ مجهول)) .

وقال أبو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ : ((هذه رواية ساقطة ، وَالْحَارِثُ بْنُ غُصَيْنٍ هذا هو أبو وهب الثقفي ، وسلام بن سليمان يروى الأحاديث الموضوعة ، وهذا منها بلا شك)) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٧٩) : ((والحمل في هذا الحديث على سلام بن سليم ؛ مجمع على ضعفه ، بل قال ابن خراش : كذاب . وقال ابن حبان : يروى أحاديث موضوعة)) . وقال أحمد : ((لا يصح هذا الحديث)) كما في ((المنتخب)) لابن قدامة (١٩٩/١٠) .

وأما قول الشعراني في ((الميزان)) (٢٨/١) : ((هذا الحديث وإن كان فيه مقالٌ عند المحدثين ، فهو صحيحٌ عند أهل الكشف . فهذا باطلٌ وهراءٌ لا يُلتفت إليه ، لأن تصحيح الأحاديث عن طريق الكشف بدعةٌ صوفيةٌ مقبوضةٌ ، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها ، كهذا الحديث !)) اهـ .

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَلْفِيُّ : ((ومن تمام كلام أبي مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ الذي أبان عللاً أخرى لهذا الحديث ، قال : وَكُتِبَ إِلَيَّ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمَرِيُّ : أن هذا الحديث رُوي أيضاً من طريق عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ زَيْدٍ الْعَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، ومن طريق حَمَزَةَ الْجَزَرِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

قال : وعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدٍ وأبوه متروكان ، وَحَمَزَةُ الْجَزَرِيُّ مجهول . وَكُتِبَ إِلَيَّ النَّمَرِيُّ : حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُفَرَّجٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ : ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الصَّمُوتُ قَالَ : قَالَ لَنَا الْبَزَّازُ : وأما ما يروى عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿ أَصْحَابِي كَالنَّجُورِ بَابِهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ ﴾ فهذا كلامٌ لا يصحُّ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلاً ، بلا شكٍّ أنها مكذوبة)) اهـ . ﴿ ٥ ﴾ ﴿ حُبُّ الْوَطَنِ مِنَ الْإِيمَانِ ﴾ .

موضوع : كما قال الصاغاني وغيره .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٥٥) : ((حب الوطن كحب النفس والمال ونحوه ، كل ذلك غريزي في الإنسان لا يمدح بحبه ، ولا هو من لوازم الإيمان ، الا ترى أن الناس كلهم مشتركون في هذا الحُبِّ ، لا فرق بين مؤمنهم وكافرهم ؟)) .

قلت : ومعنى الحديث غير مستقيم ، لأن حب الوطن يستوى فيه الكافر والمسلم ، ولو كان فيه منزلة فضل لاستأثر به المسلم دون الكافر .

﴿ ٦ ﴾ ﴿ إِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةً ﴾ .

لا أصل له : ولقد جهد المحدثون في أن يوقفوا له على سند ، فلم يوقفوا . ونقل المناوى عن التاج السبكي أنه قال : ((وليس عند المحدثين ، ولم أقف له على سند صحيح ، ولا ضعيف ، ولا موضوع)) .

وقال ابن حزم عنه : ((باطل مكذوب)) .

وقال في ((الإحكام في أصول الأحكام)) (٦٤/٥) بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث : ((وهذا من أفسد قول يكون ، لأنه لو كان الإختلاف رحمةً لكان الإتفاق سخطاً ، وهذا ما لا يقوله مسلم ، لأنه ليس إلا إتفاق أو إختلاف ، وليس إلا رحمة أو سخط)) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٧٧، ٧٦) : ((وإن من آثار هذا الحديث السيئة أن كثيراً من المسلمين يقرون بسببه الإختلاف الشديد الواقع بين المذاهب الأربعة . ولا يحاولون أبدا الرجوع إلى الكتاب والسنة الصحيحة ، كما أمرهم بذلك أنتمهم رضى الله عنهم بل إن أولئك ليرون مذاهب هؤلاء الأئمة رضى الله عنهم إنما هي كشرائع متعددة ! يقولون هذا مع علمهم بما بينها من إختلافٍ وتعارض لا يمكن التوفيق بينهما ، إلا برد بعضها المخالف للدليل ، وقبول البعض الآخر الموافق له ، وهذا ما لا يفعلون ! وبذلك فقد نسبوا إلى الشريعة التناقض ! وهو وحده دليل على أنه ليس من الله عز وجل و لو كانوا يتأملون قوله تعالى في حق القرآن : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ إِخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ . فالآية صريحة في أن الإختلاف ليس من عند الله ، فكيف إذن يصح جعله شريعة متبعة ، ورحمة منزلة ؟)) اهـ

﴿ ٧ ﴾ ﴿ أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ مَا عُبِدَ ، وَمَا حُمِدَ ﴾ .

لا أصل له : كما صرح بذلك السيوطي وغيره ، انظر ((كشف الخفاء)) .

قلت : لا أصل له بهذا اللفظ . وإنما الصحيح ما أخرجه مسلم (١٦٩/٦) ، وأبو داود (٣٠٧/٢) ، والترمذي (٢٩/٤) ، وابن ماجه (٤٠٤/٢) من حديث ابن عمر بلفظ ((أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عِبْدُ اللَّهِ وَعِبْدُ الرَّحْمَنِ)) .

﴿ ٨ ﴾ ﴿ أَنَا ابْنُ الذِّبْحَيْنِ ﴾ .

لا أصل له بهذا اللفظ : قال عنه الذهبي : (إسناده واه) . وقال ابن كثير في ((تفسيره)) (١٨/٤) : ((وهذا حديث غريب جداً)) .

ونقل الحلبي في سيرته عن السيوطي : أن هذا الحديث غريب ، وفي إسناده من لا يعرف .
نقلًا عن ((السلسلة الضعيفة)) (ج ١ ص ٣٣٦) .

﴿ ٩ ﴾ ﴿ الْأَقْرَبُونَ أَوْلَى بِالْمَعْرُوفِ ﴾ .

لا أصل له : قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ١ ص ٣٧٧) : ((لا أصل له كما أشار إليه السخاوي في ((المقاصد الحسنة)) (٣٤) . وبعضهم يتوهم أنه آية . وإنما في القرآن قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّهِ وَاللَّذِينَ فِي الْأَقْرَبِينَ ﴾ .

﴿ ١٠ ﴾ ﴿ اثْنَانِ لَا تَقْرُبُهُمَا : الشِّرْكُ بِاللَّهِ ، وَالْإِضْرَارُ بِالنَّاسِ ﴾ .

لا أصل له : أورده التاج السبكي في الأحاديث التي وقعت في ((الإحياء)) ، ولم يجد لها إسنادًا (١٥٦/٤) .

﴿ ١١ ﴾ ﴿ الْوَلَدُ سِرٌّ أَبِيهِ ﴾ .

لا أصل له : قاله السخاوي في ((المقاصد الحسنة)) ، والسيوطي في ((الدرر)) تبعاً للزرکشي ، وأورده الصاغاني في ((الأحاديث الموضوعة)) (٤) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ١ ص ٦٥) : ((ومعناه ليس مضطرباً ، ففي الأنبياء من كان أبوه مشركاً عاصياً ، مثل آزر والد إبراهيم ، وفيهم من كان ابنه مشركاً مثل ابن نوح عليه السلام)) .

﴿ ١٢ ﴾ ﴿ اعْمَلْ لِدُنْيَاكَ كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا ، وَاعْمَلْ لِآخِرَتِكَ كَأَنَّكَ تَمُوتُ غَدًا ﴾ .

لا أصل له مرفوعاً : قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ١ ص ٢٠) : ((لا أصل له مرفوعاً ، وإن اشتهر في الأزمنة المتأخرة ، حتى أن الشيخ عبد الكريم العامري الغزي لم يورده في كتابه ((الجدل الحثيث في بيان ما ليس بحديث)) .

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَلْفِيُّ : ((هو مروي من كلام عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ .

أخرجه ابن أبي الدنيا في ((إصلاح المال)) (٤٩) قال : حدثنا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرَمِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْكَلْبِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعِزَّارِ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : احْرُثْ لِدُنْيَاكَ كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا ، وَاعْمَلْ لِآخِرَتِكَ كَأَنَّكَ تَمُوتُ غَدًا .

وأخرجه ابن قتيبة في ((غريب الحديث)) (٢٨٦/١) : حدثني أبي حدثني السجستاني ثنا الأصمعي عن حماد بن سلمة عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعِزَّارِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ : اِحْرُثْ لِدُنْيَاكَ بِمَثَلِهِ .

وعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعِزَّارِ مَازَنِي بَصْرِيٌّ صَدُوقٌ ، لَكِنْ لَا سَمَاعَ لَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَإِنَّمَا أَخَذَهُ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ .

فقد أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في ((زوائد الهيثمي)) (١٠٩٣) : حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ ثنا أبو عمرو الصفار عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعِزَّارِ قَالَ : لَقِيتُ شَيْخًا بِالرَّمْلِ مِنَ الْأَعْرَابِ كَبِيرًا ، فَقُلْتُ لَهُ : لَقِيتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ ، قَالَ : نَعَمْ ، فَقُلْتُ : مَنْ ؟ ، فَقَالَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ ، فَقُلْتُ لَهُ : فَمَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ ؟ ، قَالَ : سَمِعْتَهُ يَقُولُ : اِحْرِثْ لِدُنْيَاكَ كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا ، وَاعْمَلْ لِآخِرَتِكَ كَأَنَّكَ تَمُوتُ غَدًا . ((اهـ — كلام شيخنا .

﴿ ١٣ ﴾ ﴿ الْمُؤْمِنُ كَيْسٌ فَطِنٌ حَذِرٌ ﴾ .

موضوع . رواه القضاعي (٢/٢/٢) عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو النَّخَعِيِّ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ٢ ص ١٨٢) : ((وهذا موضوع . النَّخَعِيُّ هَذَا كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ . وَأَبَانَ هُوَ ابْنُ أَبِي عِيَّاشٍ مَتْرُوكٌ مَتَّهِمٌ ، وَلِهَذَا فَقَدْ أَسَاءَ السَّيَاطِلُ بِإِيرَادِهِ إِيَّاهُ فِي ((الْجَامِعِ الصَّغِيرِ)) مِنْ رَاوِيَةِ الْقَضَاعِيِّ هَذِهِ .

وقد تعقبه المناوي بقوله : ((قال العامري : حسنٌ غريبٌ ، وليس فيما زعمه مصيب . بل فيه أبوداود النخعي كذاب ، قال في ((الميزان)) عن يحيى : كان أكذبُ الناس ، ثم سرد له عدة أخبار هذا منها . وقال ابن عدى : أجمعوا على أنه كان وضاعاً)) .

﴿ ١٤ ﴾ ﴿ لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَكُمْ عَلَى كَسْرِ إِنَائِكُمْ ، فَإِنَّ لَهَا آجَالًا كَآجَالِ النَّاسِ ﴾ .

كذب . رواه أبو نعيم في ((الحلية)) (٢٦/١٠) : حَدَّثَنَا أَبُو دَلْفٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ دَلْفٍ الْعَجَلِيِّ ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّعَاءُ ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَاصِمٍ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْخَوَرَاءِ ثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ مَرْفُوعًا .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ٢ ص ٣٤٣) : ((وهذا سند واه جداً ، وفيه علل)) قلت : وذكرها مفصلة ، وهي كما أوردتها أربعة علل .

وقال أيضاً : والحديث أوردته ابن أبي حاتم في ((العلل)) (٢/٢٩٥-٢٩٦) بسنده عن ابن أبي الزرقاء عن ميمون بن مهران قال : فذكره موقوفاً عليه . وقال : ((قال أبي : هذه الحكاية كذب)) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ : ((وفيه وهب بن داود ؛ قال الخطيب : لم يكن بثقة ، وفيه أيضاً من لم أعرفه)) .

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَلْفِيُّ : ((وأورده كذلك أبو حاتم بن حبان في ترجمة سَعِيدِ بْنِ هُبَيْرَةَ الْعَامِرِيِّ فِي ((الْمَجْرُوحِينَ)) (١/٣٢٦) فقال : رَوَى سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ الْعَامِرِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ((لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَكُمْ عَلَى كَسْرِ إِبَائِكُمْ ، فَإِنَّ لَهَا أَجَالًا كَأَجَالِ النَّاسِ)) . وقال أبو حاتم : سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ أَبُو مَالِكٍ الْعَامِرِيُّ يَحْدُثُ بِالْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ ، كَأَنَّهُ كَانَ يَضَعُهَا ، أَوْ تَوَضَّعَ لَهُ ، فَيَجِيبُ فِيهَا ، لَا يَحِلُّ الْاجْتِجَاعُ بِهِ بِحَالٍ .

وأورده أبو الفرج بن الجوزي في ((العلل المتناهية)) (٢/٧٥١) من طريق الدارقطني عن أبي حاتم بن حبان به . اهـ كلام شيخنا .

﴿ ١٥ ﴾ ﴿ مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ ! ﴾ .

منكر . رواه ابن أبي حاتم في ((تفسيره)) : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْمَخْرَمِيُّ الْفَلَّاسُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَافِعٍ أَبُو زِيَادٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ : ((سَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ((إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ)) (٤٥: سورة العنكبوت) ، قال : فذكره .

ذكره ابن كثير (٢/٤١٤) ، وابن عروة في ((الكواكب الدراري)) (٨٣/١/ ١/٢) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ٢ ص ٤١٤) : ((وهذا سند ضعيف ، وفيه علتان : الأولى : الإِنْقِطَاعُ بَيْنَ الْحَسَنِ وَهُوَ الْبَصْرِيُّ وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ ، فَإِنْ ثَبِتَ ، فَعَلَيْهِ عِنْدُ الْحَسَنِ ، فَإِنَّهُ مَدْلُوسٌ مَعْرُوفٌ بِذَلِكَ .

والآخري : جهالة عُمَرَ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ ، أورده ابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل))
(١٢٣/١/٣) وقال : ((سمع طائوساً قوله . روى عنه يحيى بن سعيد)) .

﴿ ١٦ ﴾ ﴿ مَا خَابَ مَنْ اسْتَخَارَ ، وَلَا نَدِمَ مَنْ اسْتَشَارَ ، وَلَا عَالَ مَنْ اقْتَصَدَ ﴾ .

موضوع . رواه الطبراني في ((الصغير)) (ص ٢٠٤) عَنْ عَبْدِ الْقُدُّوسِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ ثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي عَبْدِ الْقُدُّوسِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعاً . وقال : ((لم يروه عَنْ الْحَسَنِ إِلَّا عَبْدُ الْقُدُّوسِ ، تفرَّد به ولده عنه)) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ٢ ص ٧٨) : ((عبد القدوس الجذ : كذاب ، وابنه اتهمه بالوضع ابن حبان)) .

﴿ ١٧ ﴾ ﴿ النَّاسُ نِيَامٌ ، فَإِذَا مَاتُوا انْتَبَهُوا ﴾ .

لا أصل له . أورده الغزالي في ((الإحياء)) (٢٠/٤) مرفوعاً إليه صلى الله عليه وسلم . فقال الحافظ العراقي ، وتبعه التَّاجُ السُّبْكِيُّ (٤/١٧٠/١٧١) : ((لم أجده مرفوعاً ، وإنما يعزى إلى علي بن أبي طالب)) .

﴿ ١٨ ﴾ ﴿ حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ .

باطل لا أصل له . أورده الغزالي في ((الإحياء)) (٤/٤) بلفظ : ((قال القائل الصادق : حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ)) .

قال التَّاجُ السُّبْكِيُّ : ((ينظر إن كان حديثاً ، فإن المصنف قال : قال القائل الصادق ، فينظر من أراد)) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ١ ص ١٣٥) : ((الظاهر أن الغزالي لم يذكره حديثاً ، ولذلك لم يخرج الحافظ العراقي في ((تخریج أحاديث الإحياء)) ، وإنما أشار الغزالي إلى أنه من قول أبي سعيد الخراز الصوفي . وقد أخرجه عنه ابن الجوزي في ((صفوة الصفوة)) ، وابن عساكر في ترجمته كما في ((الكشف)) وقال : قد عدّه بعضهم حديثاً وليس كذلك .

قلت : ومن عدّه حديثاً الشيخ أبو الفضل محمد بن محمد الشافعي في كتابه ((الظل المورود)) . ولا يشفع له أنه صدره بصيغة التمريض ، لأن ذلك إنما يفيد فيما كان له أصل ولو ضعيف ، وأما فيما لا أصل له كهذا فلا)) .

﴿ ١٩ ﴾ ﴿ الْحَمِيَّةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ ، وَالْمَعْدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ ، وَعَوْدُوا كُلَّ جِسْمٍ مَا اعْتَادَ ﴾ .
 ليس بحديث . أورده الغزالي في ((الإحياء)) مرفوعاً إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال الحافظ العراقي : لم أجد له أصلاً ، وأقره الحافظ السخاوي في ((المقاصد الحسنة)) .
 وقال ابن القيم في ((زاد المعاد)) (٩٧/٣) : ((وأما الحديث الدائر على ألسنة الكثير من الناس : ((الْحَمِيَّةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ ، وَالْمَعْدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ ، وَعَوْدُوا كُلَّ جِسْمٍ مَا اعْتَادَ)) ، فهذا الحديث إنما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب ، ولا يصح رفعه إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قاله غير واحد من أئمة الحديث)) .
 وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ١ ص ٢٧٧) : ((لكن ذكر السخاوي أن الخلال روى من حديث عائشة ((الْأَزْمُ دَوَاءٌ ، وَالْمَعْدَةُ دَاءٌ ، وَعَوْدُوا بَدَنًا مَا اعْتَادَ)) .
 وظاهره أنه مرفوع ، وصرح بذلك السيوطي في ((الدرر)) ، وأورده في ((الجامع الكبير)) (٢/٣٢٠/١) ، ولم يذكر له إسناد ، وغالب الظن أنه لا يصح) .
 فائدة هامة : قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ _ رَحِمَهُ اللَّهُ _ تعقيباً : ((وبهذه المناسبة أقول : لقد جوعت نفسي في آواخر سنة ١٣٧٩ هجرية أربعين يوماً متتابعة ، لم أذق في أثنائها طعاماً قط ، ولم يدخل جوفى إلا الماء ! ، وذلك طلباً للشفاء من بعض الأدوية ، فعوفيت من بعضها دون بعض ، وكنت قبل ذلك تداويت عند بعض الأطباء نحو عشر سنوات دون فائدة ظاهرة ، وقد خرجت من التجويع المذكور بفائدتين ملموستين :
 الأولى : استطاعة الإنسان تحمل الجوع تلك المدة الطويلة خلافاً لظن الكثيرين من الناس .
 الثانية : إن الجوع يفيد في شفاء الأمراض الإمتلائية كما قال ابن القيم _ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى _ ، وقد يفيد في غيرها أيضاً ، كما جرب كثيرون ، ولكنه لا يفيد في جميع الأمراض على اختلاف الأجسام ، خلافاً لما يستفاد من كتاب ((التطبيب بالصوم)) لأحد الكتاب الأوربيين ، وفوق كل ذي علم عليم)) .
 وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَلْفِيُّ : ((وأخرج العقيلي ((الضعفاء)) (٥١/١) ، وابن حبان ((انجروحين)) (١٢٨/٣) ، والطبراني ((الأوسط)) (٤٣٤٣) ، وتمام الرازي ((الفوائد)) (٣٣٢) ، والبيهقي ((شعب الإيمان)) (٥٧٩٦/٦٦/٥) ، وابن عساكر ((تاريخ دمشق)) (٢٤٩/٦٠) وابن الجوزي ((الموضوعات)) (٢٨٤/٢) جميعاً من طريق يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

الْبَابِلِيُّ الْحَرَانِيُّ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ جُرَيْجٍ الرَّهَاطِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((الْمَعِدَةُ حَوْضُ الْبَدَنِ ، وَالْعُرْوُوقُ إِلَيْهَا وَارِدَةٌ ، فَإِذَا صَحَّتِ الْمَعِدَةُ صَدَرَتِ الْعُرْوُوقُ بِالصَّحَّةِ ، وَإِذَا اسْقَمَتِ الْمَعِدَةُ صَدَرَتِ الْعُرْوُوقُ بِالسَّقَمِ)) .

وقال أبو جعفر العقيلي : هذا الحديث باطل لا أصل له . وهذا الكلام يروى عن ابن أبيجر . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِيجَرٍ وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِيجَرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : الْمَعِدَةُ حَوْضُ الْجَسَدِ ، وَالْعُرْوُوقُ تَشْرَعُ فِيهَا ، فَمَا وَرَدَ فِيهَا بِصِحَّةٍ صَدَرَ مِنْهَا بِصِحَّةٍ ، وَمَا وَرَدَ فِيهَا بِسَقَمٍ صَدَرَ بِسَقَمٍ .

وقال أبو الحسن الدارقطني ((العلل)) (٤٢/٨) : هذا الحديث يرويه يحيى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَابِلِيُّ الْحَرَانِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جُرَيْجٍ الرَّهَاطِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، واختلف عنه ، فرواه أبو فروة الرهاوي عنه فقال عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُروَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، وكلاهما وهم لا يصح . ولا يعرف هذا من كلامه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إنما هو من كلام عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِيجَرٍ ، ولم يروه مسنداً غير إِبْرَاهِيمَ بْنِ جُرَيْجٍ ، وكان طيباً فجعل له إسناداً ، ولم يسند غير هذا الحديث .

وقال الذهبي ((الميزان)) : وهذا حديث منكر ، وإبراهيم ليس بعمدة . وأما أبو حاتم بن حبان ، فقد ذكر إِبْرَاهِيمَ الرَّهَاطِيَّ هذا في ((الثقات)) ، وقال : روى عنه الْبَابِلِيُّ خيراً منكراً .

قلت : و الْبَابِلِيُّ ليس أصحح حالاً منه ، ولكنه لم يتفرد عنه كما بينه الدارقطني ، فالمتهم به هو الرَّهَاطِيُّ الطَّيِّبُ)) اهـ .

﴿ ٢٠ ﴾ ﴿ أَرْبَعٌ لَا يَشْبَعْنَ مِنْ أَرْبَعٍ : أَرْضٌ مِنْ مَطَرٍ ، وَأُنْثَى مِنْ ذَكَرٍ ، وَعَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ ، وَعَالَمٌ مِنْ عِلْمٍ ﴾ .

موضوع . رواه أبو نعيم في ((حلية الأولياء)) (٢ / ٢٨١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في ((الموضوعات)) (١ / ٢٣٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ التَّيْمِيِّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعاً .

وقال : ((غريب تفرد به مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ ، وهو ابنُ عَطِيَّةٍ)) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ٢ ص ١٨٦) : ((مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ كَذَّابٌ ، كما قال أبو حفص الفلاس . وقال أحمد : حديثه حديث أهل الكذب . وقال ابن حبان : يروى الموضوعات عن الأثبات .

وله طريق أخرى : أخرجه العقيلي (٢٢٠) ، وابن حبان ((المجروحين)) (١٩/٢) كلاهما عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زُبَالَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَجَلَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِمِثْلِهِ .

وقال العقيلي : ((لا أصل له ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَجَلَانَ منكر الحديث ، لا يتابع على حديثه)) .

وقال ابن حبان : ((روى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نسخة موضوعة ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب)) .

قلت : وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زُبَالَةَ كَذَّابٌ أَيْضًا .

وله طريق ثالثة : أخرجه ابن حبان (١٥١/٢) ، والطبراني ((الأوسط)) (٨٢٦٦) ، وابن عدى (١/٢٥١) ، وابن نصر الدمشقي ((الفوائد)) (١/٢٣١/٣) ، وابن عساكر ((التاريخ)) (٢/٢٧٥/٣ و ١/١٩٥/١٣) جميعاً من طريق عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً بِمِثْلِهِ .

وقال أبو أحمد بن عدى : ((لا يرويه عن هِشَامٍ غير عَبْدِ السَّلَامِ ، وهو بهذا الإسناد منكر ، وَعَبْدُ السَّلَامِ عامة ما يرويه غيرُ محفوظ)) .

وقال ابن حبان : ((يروى الأشياء الموضوعية)) .

وقال الشيخ : ((والحديث أورده ابن القيم في ((المنار المنيف)) (ص ٤٨) وقال : ومما يعرف به كون الحديث موضوعاً ركافة ألفاظه وسماحتها ، بحيث يمجها السمع ، ويسمج معناها الفطن . ثم ساق أحاديث هذا أولها)) اهـ .

﴿ ٢١ ﴾ ﴿ حَلَّتْ شَفَاعَتِي لِأُمَّتِي إِلَّا صَاحِبَ بِدْعَةٍ ﴾ .

منكر . أخرجه ابن وضاح القرطبي في كتابه القيم ((البدع والنهي عنها)) (ص ٣٦) من طريق أَبِي عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ : سمعت بَكْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِّيَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فذكره .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ١ ص ٢٤٦-٢٤٧) : ((فهذا مرسل ، بَكَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِّيَّ تَابِعِيٌّ لَمْ يَدْرِكْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَعَ إِسْرَالِهِ ، فَالْسِّنْدُ إِلَيْهِ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ أَبَا عَبْدِ السَّلَامِ وَاسْمَهُ صَالِحُ بْنُ رُسْتُمَ الْهَاشِمِيَّ مَجْهُولٌ ؛ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ بْنُ حَجَرٍ فِي ((التَّقْرِيبِ)) . وَمَعَ ضَعْفِ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ ، فَهُوَ مُخَالَفٌ لظَاهِرِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي)) ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، خِلَافًا لِمَنْ يَظُنُّ ضَعْفَهُ مِنَ الْمَغْرُورِينَ بِأَرَائِهِمْ ، الْمُتَّبِعِينَ لِأَهْوَائِهِمْ !)) .

﴿ ٢٢ ﴾ ﴿ لَيْسَ لِفَاسِقٍ غِيْبَةٌ ﴾ .

باطل . رواه الطبراني ((المعجم الكبير)) (١٩/٤١٨/١٠١١) ، وابن عدي ((الكامل)) (١٧٣/٢) ، والهيروى ((ذم الكلام)) ، والقضاعي ((مسند الشهاب)) (١١٨٥) ، والواحدى ((التفسير)) (١/٨٢/٤) ، والخطيب ((الكفاية)) (ص ٤٢) كلهم من طريق جَعْدَبَةَ بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِي ثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ بَشْرٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعاً .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ٢ ص ٥٣) : ((وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً . جَعْدَبَةُ ، قَالَ الدَّارِقُطِيُّ : مَتْرُوكٌ . وَالْعَلَاءُ بْنُ بَشْرٍ ضَعْفُهُ الْأَزْدِيُّ . وَذَكَرَهُ الْحَاكِمُ فَقَالَ : ((هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ صَحِيحٍ)) . وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ فِي ((الثَّقَاتِ)) فِي تَرْجُمَةِ الْعَلَاءِ : رَوَى عَنْهُ جَعْدَبَةُ بْنُ يَحْيَى مَنَاكِيرٌ . وَنَقَلَ الْمَنَاوِي عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : حَدِيثٌ مِنْكَرٌ . وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ ((الْمَنَارُ الْمُنِيفُ)) : قَالَ الدَّارِقُطِيُّ وَالْخَطِيبُ : وَلِلْحَدِيثِ طَرَقٌ ، وَهُوَ بَاطِلٌ)) اهـ .

﴿ ٢٣ ﴾ ﴿ سُورُ الْمُؤْمِنِينَ شِفَاءٌ ﴾ .

لا أصل له . قال الشيخ أحمد العامري في ((الجذ الحثيث)) (رقم ١٦٨) : ليس بحديث . وأقره الشيخ العجلوني في ((كشف الخفاء)) (٤٥٨/١) . قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ١ ص ١٠٥) : ((وأما قول الشيخ على القارى في ((موضوعاته)) (ص ٤٥) : هو صحيح من جهة المعنى لرواية الدارقطني في ((الأفراد)) من حديث ابن عباس مرفوعاً ((من التواضع أن يشرب الرجل من سؤر أخيه يعني المؤمن)) .

فيقال له : ثَبَّتَ الْعَرْشُ ثُمَّ انْقَشَ ، فهذا أيضاً غير صحيح ، على أنه لو صحَّ لما كان شاهداً ، إذ ليس فيه أن سُورَ الْمُؤْمِنِينَ شَفَاءٌ لا تصريحاً ولا تلويحاً)) اهـ .

﴿ ٢٤ ﴾ ﴿ لَوْ اعْتَقَدَ أَحَدُكُمْ فِي حَجَرٍ لَنَفَعَهُ ﴾ .

موضوع . كما قال أبو العباس بن تيمية وغيره ، قال الشيخ على القاريء في ((موضوعاته)) (ص ٦٦) : ((وقال ابن القيم : هو من كلام عباد الأصنام ، الذين يحسنون ظنهم بالأحجار . وقال ابن حجر العسقلاني : لا أصل له)) .

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَلْفِيُّ : ((اللَّهُ دُرٌّ مِنْ قَالَ ، فَصَدَقَ :

عُقُولٌ مِنَ الْأَحْجَارِ هَامَتْ بِمِثْلِهَا وَكُلُّ بَكِيمٍ لِلْبَكِيمِ كَفَاءٌ)) اهـ .

﴿ ٢٥ ﴾ ﴿ الْأَصْحَابِيُّ سُنَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالُوا فَمَا لَنَا فِيهَا ؟ ، قَالَ : بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٍ ، قَالُوا : فَالْصُّوفُ ؟ ، قَالَ : بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنَ الصُّوفِ حَسَنَةٌ ﴾ .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢/ ٢٧٣) والحاكم (٢/ ٣٨٩) عن عائذ الله عن أبي داود عن زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مَا هَذِهِ الْأَصْحَابِيُّ ؟ ، قَالَ : فَذَكَرَهُ .

وقال الحاكم : ((صحيح الإسناد)) ، فتعقبه الذهبي بقوله : عائذ الله ؛ قال أبو حاتم : منكر الحديث .

وقال الحافظ المنذرى بعد أن حكى تصحيح الحاكم : ((بل واهية ، عائذ الله هو الجاشعي ، وأبوداود هو نفيح بن الحارث الأعمى وكلاهما ساقط)) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الضَّعِيفَةِ)) (ج ٢ ص ١٤) : ((وأبو داود هذا ، قال الذهبي : يضع . وقال ابن حبان : لا تجوز الرواية عنه ، هو الذى روى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ... فذكر الحديث)) .

*** ** *